

Distr.: General
22 November 2004
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥

٢٠ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، نيويورك

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

نظام تخصيص الموارد

صندوق الأمم المتحدة للسكان

استعراض نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج
القطرية

تقرير المديرية التنفيذية

موجز

أعد هذا التقرير استجابة للفقرة ٩ من مقرر المجلس التنفيذي ١٩/٢٠٠٠. ومثلما طلب المجلس فقد أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان استعراضاً خمسياً لنظام تخصيص الموارد بالتشاور مع أعضاء المجلس. واستخدم التوجيه المقدم في استكمال النظام وتم إيراده في هذا التقرير.

يقدم الفرع الأول من التقرير لمحة عامة عن نظام الصندوق لتخصيص الموارد. ويستعرض الفرع الثاني الخبرة المكتسبة في النظام الحالي بما في ذلك الاتجاهات في النفقات حسب المجموعة القطرية في الفترة ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٣. ويركز الفرع الثالث على عناصر استكمال النظام الحالي بما في ذلك المبادئ الأساسية وهي إدماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتزامن دورة نظام تخصيص الموارد مع دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات ومواءمة مؤشرات النظام مع الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشرات الإطار التمويلي المتعدد السنوات وتنقيح مستويات مؤشرات نظام تخصيص الموارد.

ويقدم الفرع الرابع من التقرير الاقتراحات المتعلقة باستكمال نظام تخصيص الموارد بما في ذلك استخدام تعاريف مبسطة وتصنيف منقح للمجموعات القطرية. ويرد في الفرع الرابع أيضا الحصص النسبية لموارد البرامج القطرية حسب المجموعة القطرية. وأدرجت العناصر المتعلقة بالقرارات التي يحتمل أن يتخذها المجلس التنفيذي في الفرع الأخير من التقرير.

يرد في المرفقات قائمة بالمؤشرات المستخدمة في نظام تخصيص الموارد ومصادر البيانات المتعلقة للمؤشرات وتصنيف البلدان الناتج من استعراض عام ٢٠٠٥ لنظام تخصيص الموارد.

المحتويات

الصفحة	
٤	مقدمة
٥	أولا - لمحة عامة عن نظام تخصيص الموارد
٦	ثانيا - استعراض التجربة المكتسبة في ظل النظام الحالي
١٠	ثالثا - عناصر استكمال النظام الحالي
١٨	رابعا - نظام تخصيص الموارد المستكمل
٢٢	خامسا - العناصر اللازمة لاتخاذ قرار
٢٣	المرفقات

مقدمة

١ - أعد هذا التقرير استجابة للفقرة ١١ من مقرر المجلس التنفيذي ١٩/٢٠٠٠ التي طلب فيها المجلس من المديرية التنفيذية إجراء استعراض آخر بعد خمس سنوات لنظام تخصيص الموارد وتقديم تقرير إلى المجلس في عام ٢٠٠٥. ومثلما طلب المجلس فإن هذا الاستعراض يشمل تقييمًا للمؤشرات ومستوياتها الحديثة إضافة إلى تعريفات للمجموعات القطرية وحصصها النسبية من موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان المقدمة لبلدان البرنامج. وفي إطار عملية الاستعراض جرت ثلاث مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس التنفيذي. واستخدم التوجيه الذي قدمه أعضاء المجلس في استكمال نظام تخصيص الموارد وهو ما ينعكس في هذا التقرير.

٢ - وجرى استعراض واستكمال في عام ٢٠٠٠ لنظام تخصيص الموارد الحالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر المقرر ١٩/٢٠٠٠) بعد أن وافق عليه المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ (انظر المقرر ١٥/٩٦). ويحدد نظام الصندوق لتخصيص الموارد أساسا حصصا من موارد البرنامج القطري إلى المجموعات القطرية استنادا إلى النجاح الذي أحرزته في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومقاصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥. وأتاح نظام تخصيص الموارد للصندوق تركيز موارده المحدودة في البلدان التي هي في أمس الحاجة لمعالجة القضايا ذات الأولوية في مجالات السكان والصحة الإنجابية ونوع الجنس.

٣ - يقدم الفرع الأول من التقرير الحالي لمحة عامة عن تطور نظام تخصيص الموارد. ويقدم الفرع الثاني استعراضا للتجربة المكتسبة في النظام الحالي. ويجري تقييمًا للنظام في سياق الأهداف الإنمائية للألفية ومقاصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ويقدم موجزا للإطار التمويلي المتعدد السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧ كإطار شامل للبرامج التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان ولتخصيص الموارد. وتم أيضا في الفرع ثانيا تسليط الضوء على أداء البلدان لتحقيق أهداف ومقاصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وكذلك على نتائج الاستعراض الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤. وفضلا عن ذلك يفحص الفرع الثاني التقدم المحرز في تنفيذ النظام الحالي لتخصيص الموارد فيما يتعلق بالنفقات حسب المجموعة القطرية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ واستنادا إلى ذلك يحدد عناصر النظام التي تحتاج لاستكمالها.

٤ - ويرد في الفرع الثالث من التقرير اقتراحات لاستكمال النظام الحالي تشمل عرض المبادئ الأساسية لتخصيص الموارد وتبسيط النظام بإدماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة

انتقالية في المجموعات القطرية ومواءمة المؤشرات في النظام الحالي لتخصيص الموارد مع الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشرات الإطار التمويلي المتعدد السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وكذلك تنقيح المستويات الحدية للمؤشرات وتبسيط تعاريف المجموعات القطرية.

٥ - ويلخص الفرع الرابع الاقتراحات المتعلقة بالسياسة التي تركز على استكمال نظام تخصيص الموارد ويقدم نواتج التنقيحات المقترحة فيما يتعلق بالتوزيع المنقح للبلدان حسب المجموعات وكذلك الحصص المقترحة من الموارد للمجموعات المختلفة. ويقدم هذا الفرع أيضاً لمحة عن العوامل التي ستوضع في الاعتبار عند توزيع الموارد على فرادى البلدان في مجموعات محددة.

٦ - وأخيراً، يرد في الفرع الخامس من هذا التقرير العناصر المتعلقة بالقرار الذي يحتمل أن يتخذه المجلس التنفيذي.

أولاً - لمحة عامة عن نظام تخصيص الموارد

٧ - يتعين أن يظل النظام الدينامي لتخصيص الموارد ذا صلة بالأولويات الموضوعية والتصورات المتعلقة بالسياسة في زمنه. وظل الصندوق يحترم باستمرار هذا المبدأ في نظمه لتخصيص الموارد منذ عام ١٩٧٧ وكان يقوم بموافقة مجالسه التنفيذية باستعراض وتنقيح تلك النظم على فترات. ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة إلى جميع البلدان النامية التي تطلبها. ومع تمسك الصندوق بمبدأ العالمية، فقد ظل يقدم المساعدة إلى البلدان استناداً إلى نظامه في تخصيص الموارد. وكان النظام السابق للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد حدد البلدان ذات الأولوية لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل المساعدة في مجال السكان على أساس عدد من المؤشرات الديمغرافية ومستوى الدخل بمعدل الفرد. وخضع النظام لاستعراض منتظم ولتنقيح دوري ولاستكمال من جانب المجلس التنفيذي (أو من مجلس الإدارة قبل عام ١٩٩٤). وبعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وافق المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ على نظام جديد يستند إلى المبدأ التحليلي ومفاده أن البلدان التي هي أبعد ما تكون عن تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مجالات الصحة الإنجابية وخفض الوفيات والمساواة بين الجنسين في التعليم يتعين أن تحظى بالأولوية في تلقي المساعدة من صندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر DP/FPA/1996/15 للمزيد من التفاصيل). وتمت الموافقة في عام ٢٠٠٠ على النظام الحالي الذي يعتبر استكمالاً للنظام في عام ١٩٩٦ (انظر DP/FPA/2000/14 والمقرر ١٩/٢٠٠٠).

٨ - يتفق النظام الحالي الذي يستند إلى مجموعة من ثمانية مؤشرات وعبئتها وهي الولادات التي يشرف عليها معاونون مدربون ومعدل انتشار وسائل منع الحمل ونسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعدل الخصوبة لدى المراهقات ومعدل الوفيات من الرضع ونسبة معدل وفيات الأمهات ومعدل إلمام الإناث بالقراءة والكتابة والنسبة الصافية للالتحاق بالمرحلة الثانوية مع المؤشرات التي تم انتقاؤها في سياق الإطار التمويلي المتعدد السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (انظر DP/FPA/2000/6) كما يعكس أهداف الصندوق التنظيمية وكذلك مقاصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥. وتم تصنيف البلدان في المجموعات ألف وباء و جيم أو في مجموعات تستند إلى المستويات الحدية التي حققتها في المؤشرات الثمانية.

٩ - تم تعريف المجموعات القطرية على النحو التالي (أ) فقد أدرج أي بلد نام يحقق المستويات الدنيا التي تتراوح بين صفر إلى ٤ بالنسبة للمؤشرات ويقل الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمعدل الفرد فيها عن ٩٠٠ دولار في المجموعة ألف. وأدرجت جميع أقل البلدان نموا تلقائيا في المجموعة ألف (ب) صنّفت في المجموعة باء البلدان النامية التي تحقق المستويات الدنيا التي تتراوح بين ٥ إلى ٦ بالنسبة للمؤشرات أو تلك التي تحقق ما يتراوح بين صفر إلى ٤ مؤشرات ولكن يزيد الناتج الوطني الإجمالي بمعدل الفرد فيها على ٩٠٠ دولار أو يعادلها (ج) أما البلدان النامية التي حققت مستويات دنيا تتراوح بين ٧ إلى ٨ من المؤشرات فقد صنّفت في المجموعة (ج). وبالإضافة إلى ذلك أدرجت في نظام تخصيص الموارد المجموعة راء التي تشمل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والمجموعة سين (بلدان أخرى). وتخصص نسبة ٦٧ إلى ٦٩ في المائة من الموارد البرنامجية القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لبلدان المجموعة ألف كما تخصص نسبة ١٩ إلى ٢١ في المائة من أجل بلدان المجموعة باء وتتراوح الموارد المخصصة للمجموعة القطرية جيم بين ٧ و ٩ في المائة. وتذهب نسبة ٣ إلى ٤ في المائة فقط إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (المجموعة راء) ونسبة ١,٥ في المائة إلى البلدان الأخرى (المجموعة سين).

ثانيا - استعراض التجربة المكتسبة في ظل النظام الحالي

ألف - نظام تخصيص الموارد والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ والأهداف الإنمائية للألفية

١٠ - كان برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعتمد في عام ١٩٩٤ هو الأساس المنطقي والجوهري لنظام تخصيص الموارد لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان. وانسجاما مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يمثل النظام الجديد لتخصيص الموارد الذي صُمم

في عام ١٩٩٦ تحولاً كبيراً من النظام السابق لأنه يربط المؤشرات المستخدمة في تحديد البلدان ذات الأولوية مع الأولويات البرنامجية للصندوق التي يعتمدها المجلس التنفيذي استناداً إلى خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وعلى نحو مماثل كان استعراض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ حاسماً في تحديد الأهداف المحددة زمنياً التي يتعين تحقيقها بشأن مقاصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وكذلك في التسليم بالطابع الخطير الذي يمثله وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانتشار آثاره. وكنتيحة لذلك اشتمل التنقيح الذي جرى في عام ٢٠٠٠ لنظام تخصيص الموارد لعام ١٩٩٦ على مؤشرات جديدة لعكس هذه التطورات.

١١ - أعطت الأهداف الإنمائية للألفية معنى جديداً للتعاون الإنمائي الدولي بتوجيه التركيز الرئيسي على القضاء على الفقر المدقع والجوع. وتتعلق وترتبط الأهداف الإنمائية المتأخرة الثمانية بأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ وتتوازي معها في بعض الحالات. ويجدر بالذكر الإشارة إلى أن تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومقاصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ يُعتبر عاملاً حاسماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومثلما يرد وصفه في فرع لاحق من هذا التقرير فقد بُذل جهد متعمد في التنقيح المقترح لنظام تخصيص الموارد يشمل العديد من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك المؤشرات الأخرى التي ترتبط على نحو وثيق بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد تم من خلال ذلك موازنة نظام الصندوق لتخصيص الموارد بشكل مباشر أكبر مع الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢ - وطبقاً لتقرير الأمين العام (E/CN.9/2004/3) عن استعراض وتقييم التقدم المحرز في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤ لتحقيق أهداف ومقاصد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فقد تفاوت حجم التقدم المحرز فيما بين البلدان فيما بين مجموعات السكان داخل البلدان. ويلاحظ التقرير، من جملة أمور، أن حجم سكان العالم قد بلغ ٦,٤ بليون نسمة في عام ٢٠٠٤ وهو ينمو بشكل أبطأ عما كان في السابق. كما نتج الهبوط في معدل نمو السكان نتيجة لانخفاض العالمي في معدل الخصوبة في التسعينات تقريباً، ولا سيما في البلدان النامية وانخفاض عدد البلدان ذات الخصوبة العالية (أكثر من ٥ أطفال للمرأة) وزيادة عدد البلدان التي يكون فيها معدل الخصوبة دون معدل الإحلال. وفي حين ارتفع معدل العمر المتوقع في العالم، فلم يكن التقدم المحرز متجانساً وشهد العديد من البلدان توقفاً في معدلات العمر المتوقع إن لم يكن هبوطاً فعلياً ويُعزى العديد منها إلى بروز بعض الأمراض من جديد ولانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا تزال معظم البلدان الأفريقية جنوب

الصحراء على سبيل المثال متخلفة عن تحقيق هدف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المتعلق بخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات.

١٣ - استطاع العديد من البلدان وضع برامج للصحة الإنجابية مما أتاح زيادة في استخدام وسائل منع الحمل الحديثة في أوساط الأزواج مما يشير إلى زيادة فرص الحصول على خدمات تنظيم الأسرة. وفي حين يبلغ معدل استخدام الوسائل الحديثة نسبة ٥٤ في المائة في البلدان النامية، فلا تزال العديد من حالات الولادة في تلك البلدان غير مرغوب فيها أو سيئة التوقيت كما لا تزال سبل تنظيم الأسرة الحديثة غير متاحة لعدد كبير من الأزواج. وتمثل احتياجات تنظيم الأسرة هاجسا رئيسيا للعديد من البلدان. وأصبح السلوك المتعلق بالصحة الإنجابية في أوساط المراهقين مدعاة للقلق على الصعيد العالمي. ويهدد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عملية التنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي أُحرز في العقود السابقة وزاد من سوء حالة الوفيات والمرضية في ٥٣ بلدا من أشد البلدان تأثرا.

١٤ - وتكشف نتائج مماثلة لاستعراض أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان للتقدم الذي أحرزته البلدان والمعوقات التي واجهتها في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عن طريق دراسة استقصائية عالمية قُدمت في التقرير المنشور بعنوان "استثمار في السكان: التقدم الوطني في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ١٩٩٤-٢٠٠٤". ويشير الاستعراض أيضا إلى أن البلدان أصبحت تعترف بشكل متزايد بأن تحقيق مقاصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تُعتبر عاملا حيويا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن فائدة كبيرة يمكن أن تتحقق من تنسيق الجهود لتحقيق مجموعتي الأهداف.

باء - إطار التمويل المتعدد السنوات كإطار شامل لعمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٥ - يجري القياس لأداء صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل متزايد وفقا للمساهمة الهامة التي يقدمها الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية وهي الأهداف المحددة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ وأخيرا الأهداف الإنمائية للألفية. ويمثل الإطار التمويلي المتعدد السنوات الخطة الاستراتيجية طويلة المدى لصندوق الأمم المتحدة للسكان ويهدف إلى تعزيز مساهمة الصندوق في تنفيذ خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق القضاء على الفقر. ويسعى الإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى تعزيز الفعالية التنظيمية لتحقيق نتائج إنمائية. ويستند الإطار التمويلي المتعدد السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/FPA/2004/4) إلى التوجيه الاستراتيجي الذي نتج من عملية تحول الصندوق.

١٦ - يبين إطار عمل النتائج الاستراتيجية للإطار التمويلي المتعدد السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧ بوضوح الترابط العضوي لتركيز الصندوق البرنامجي على أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومقاصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ والأهداف الإنمائية للألفية. ونظرا لأهمية إطار عمل النتائج الاستراتيجية في نظام الصندوق لتخصيص الموارد فقد اقترح العديد من مؤشرات الإطار التمويلي المتعدد السنوات لتصنيف البلدان ذات الأولوية مثلما يرد وصفه في الفرع ثالثا.

جيم - اتجاهات النفقات حسب المجموعة القطرية، ١٩٩٦-٢٠٠٣

١٧ - كفل نظام الصندوق الحالي لتخصيص الموارد حدوث تحول تدريجي في موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان صوب الحصص المستهدفة التي حددها المقرران ١٥/١٩٩٦ و ١٩/٢٠٠٠ مما رفع حصة الموارد للبلدان التي تتسم بأولوية عليا للحاجة إليها. وللمساعدة في تقييم تنفيذ النظام، تم عرض البيانات في الجدول ١ لفترتين زمنيتين ١٩٩٦-٢٠٠٠ (الفترة التي يشملها التصديق الأصلي) و ٢٠٠١-٢٠٠٣ (الفترة اللاحقة للاستعراض الأول للنظام). ويتضح من ذلك الجدول أن المجموعة القطرية ألف قد تلقت حصة أكبر من الموارد مثلما أذن بذلك المجلس التنفيذي حيث ارتفعت بنسبة ٦٢ في المائة في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ إلى نسبة ٧٦ في المائة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ وذلك بالمقارنة إلى نسبة ٥٦ في المائة في عام ١٩٩٥. وتقع حصص الموارد المقدمة حاليا إلى المجموعات القطرية ألف وباء وجيم ضمن النطاقات المستهدفة التي وافق عليها مقرر المجلس ١٩/٢٠٠٠.

الجدول ١

اتجاه حصص البرامج القطرية والنفقات السنوية حسب المجموعات ذات الأولوية

١٩٩٦-٢٠٠٠ و ٢٠٠١-٢٠٠٣

المجموع (حتى عام ٢٠٠٠)	متوسط النفقات السنوية ١٩٩٦-٢٠٠٠		متوسط النفقات السنوية ٢٠٠١-٢٠٠٣		الأهداف
	مليون	%	مليون	%	
ألف	٩٧	٦٢	١٠٢	٦٧	٦٧-٦٩
باء	٣٧	٢٤	٢٩	١٩	١٩-٢١
جيم	١٣	٨	١٣	٩	٧-٩
المجموع*	١٥٨	١٠٠	١٥٣	١٠٠	١٠٠

* يشمل المبالغ الخاصة بالمجموعتين راء وسين غير الممثلتين في هذا الجدول.

١٨ - كان يمكن لأداء النظام أن يصبح أكثر وضوحا لولا حقيقة عدم مواكبة موارد الصندوق في العقد الماضي للاحتياجات المتنامية للبلدان النامية أو للمستويات المسقطه في الموارد المطلوبة للصندوق. ونظرا للنقص في الموارد، لا سيما في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ فقد هبط بشكل متتابع متوسط النفقات السنوية للبرامج القطرية من ١٨٤ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١٥٨ مليون دولار في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ وأخيرا إلى ١٥٣ مليون دولار في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣. وتعتبر الاتجاهات الأخيرة في الموارد الأساسية للصندوق مشجعة. كما تعتبر الزيادة في الموارد الأساسية ضرورية لتلبية الاحتياجات المتنامية وبناء القدرات في بلدان المجموعة ألف وفي الوقت ذاته لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان الأخرى. وتمثل الزيادة في الموارد بالنسبة لبلدان المجموعة ألف بالرغم من الهبوط العام في الموارد دليلا واضحا على التزام الصندوق بتركيز موارده المحدودة في البلدان ذات الأولوية العالية. واتخذ الصندوق عددا من الخطوات لكفالة أن تكون جميع برامج القطرية الجديدة المصممة في السنوات الأربع السابقة قد أولت اهتماما خاصا لقضايا القدرة الاستيعابية. بيد أن الجهود الإضافية المبذولة للمساعدة في بناء القدرات الاستيعابية في أشد البلدان فقرا كان يعوقها النقص في الموارد.

ثالثا - عناصر استكمال النظام الحالي

ألف - المبادئ الأساسية لنظام تخصيص الموارد

١٩ - تم تنفيذ نظام تخصيص الموارد إلى حد كبير باتباع بعض المبادئ الأساسية التي تحكم النظام. ولا تزال تلك المبادئ صالحة وهي تتلخص فيما يلي:

(أ) التقيد بالمبادئ الأساسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

(ب) المساعدة التقنية المقدمة من الصندوق إلى جميع البلدان النامية التي تطلب

ذلك؛

(ج) تركيز المساعدة المالية على البلدان التي لم تحقق أدنى مستوى لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ذات الصلة بالصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة ومستويات وفيات الرضع ووفيات الأمهات وحصول البنات والنساء على التعليم؛

(د) تقديم المساعدة المالية بالتدرج أو الحد من نطاقها وحجمها للبلدان التي

تقترب من تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أو تجاوزتها؛

- (هـ) إيلاء اهتمام خاص للبلدان ذات الدخل المنخفض أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء؛
- (و) تقديم المساعدة المؤقتة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها لمرحلة انتقالية ولا سيما في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية؛
- (ز) تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

٢٠ - يشير استعراض التجربة المكتسبة من النظام أثناء السنوات الأربع السابقة وللتطورات الرئيسية الأخرى المتعلقة بالفترة ذاتها إلا أن العناصر التالية تتطلب مزيداً من التنقيح وهي: إدراج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المجموعات ألف وباء وجيم وسين ومزامنة دورة نظام تخصيص الموارد مع دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات ومواءمة مؤشرات تخصيص الموارد مع الأهداف الإنمائية للألفية ومع مؤشرات الإطار التمويلي المتعدد السنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ وزيادة تبسيط تعريفات المجموعات القطرية. ويرد فيما يلي مناقشة للقضايا الرئيسية.

باء - إدماج البلدان من المجموعة راء

٢١ - كانت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (المجموعة راء) قد صنفت في مجموعة مستقلة في كل من النظام الأصلي لتخصيص الموارد لعام ١٩٩٦ وفي النظام المستكمل لعام ٢٠٠٠ وذلك بموافقة المجلس التنفيذي وأدرجت حصص الموارد المتعلقة بها في نظام تخصيص الموارد. وتحسنت فرص توفر البيانات السكانية والبيانات المتعلقة بالصحة الإنجابية وكذلك بيانات الدخل بمعدل الفرد لهذه البلدان في السنوات العديدة السابقة مما أتاح إمكانية تصنيف تلك البلدان في المجموعات المختلفة ذات الأولوية. وأهم من ذلك فإن بلدان المجموعة راء لا تزال تواجه قضايا خطيرة فيما يتعلق بتشغيل النهج القائم على الحقوق في مجال الرعاية الصحية الإنجابية وازدياد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعدم ملائمة خدمات تنظيم الأسرة ومحدودية فرص تنظيم الأسرة ومحدودية توفر وسائل منع الحمل الحديثة وحدوث حالات الحمل بين المراهقات والاتجار بالبشر وتدني نوعية خدمات الصحة الإنجابية ولا سيما بالنسبة للمرأة. وتتأكد الحاجة بوضوح لاستمرار الصندوق في تقديم المساعدة وتقديم المساعدة المالية إلى حد معقول. وينبغي ملاحظة أن صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى لا تعامل هذه البلدان كمجموعة مستقلة في نظمها لتخصيص الموارد. ويبدو أن مفهوم المساعدة المؤقتة المقدمة لهذه البلدان لم يعد صالحاً. وبناء على ذلك يوصي صندوق الأمم المتحدة للسكان بإدراج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجموعات البلدان

ألف و باء و جيم وسين على أساس مستويات إنجازاتها الفردية فيما يتعلق بمؤشرات نظم تخصيص الموارد.

جيم - مُزامنة دورة نظام تخصيص الموارد مع دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات

٢٢ - تم التأكيد على أهمية الإطار التمويلي المتعدد السنوات في تخصيص الموارد في الفرع السابق. ويتوقع أن يساعد تزامن دورات الإطار التمويلي المتعدد السنوات ونظام تخصيص الموارد في تعزيز أوجه التكامل بين هاتين الأداتين الاستراتيجيتين الرئيسيتين حيث يركز أحدهما على النتائج المتوقع تحقيقها والموارد اللازمة ويركز الآخر على نظام تخصيص الموارد. ويخطط صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مواءمة ميزانية الدعم لفترة السنتين مع الإطار التمويلي المتعدد السنوات المقبل بزيادة التركيز على النتائج لعكس توصيات المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومراجعي الحسابات. ودورة إطار التمويل المتعدد السنوات للصندوق هي أربع سنوات من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ في حين تصل دورة النظام الحالي لتخصيص الموارد الذي يشمل الفترة ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ إلى خمس سنوات. ونظرا لاعتزام الصندوق إدماج أدواته للتخطيط والتمويل والميزنة أثناء الدورة المقبلة يوصى بالموافقة على النظام المقترح لتخصيص الموارد ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ على افتراض قيام الصندوق باستعراض لنظام تخصيص الموارد في أواخر عام ٢٠٠٧ وتقديم اقتراحات بالتعديلات اللازمة للمساعدة في التوجه صوب الإدماج المستقبلي للأدوات المذكورة آنفا.

دال - مواءمة مؤشرات نظام تخصيص الموارد مع الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشرات الإطار التمويلي المتعدد السنوات

٢٣ - مثلما تمت الإشارة إليه سابقا فإن نظام تخصيص الموارد لعام ١٩٩٦ قد أثرت فيه مقاصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤشرات ذات الصلة في حين شكلت المقاصد والمرجعيات التي اعتمدها المجتمع الدولي في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ تنقيح نظام تخصيص الموارد في عام ٢٠٠٠. وقد تم فحص مؤشرات النظام الحالي لتخصيص الموارد بعناية من أجل الاستعراض الحالي وذلك بغية مواءمتها بقدر ما يمكن مع مقاصد ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ اعتماد الإعلان بشأن الألفية في عام ٢٠٠٠ أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية المحور الرئيسي للتعاون الإنمائي ذاته وإطارا مشتركا لأنشطة منظومة الأمم المتحدة ولا سيما على المستوى القطري.

٢٤ - يتمثل جوهر الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية في التركيز على الفقر. وتتحد الأهداف الخمسة التالية مع الهدف الأول المتعلق بفقر الدخل في معالجة التعليم الأولي والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ووفيات الأطفال وصحة الأمهات وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وتعكس مجتمعة الطابع المتعدد الأبعاد للفقر. ولذلك ينبغي أن تشكل الأساس الرئيسي لأي عمل مستهدف للحد من الفقر. كما ينبغي ملاحظة أنه بالرغم من أهمية فقر الدخل في العمل المستهدف فإن غياب مؤشر نشط ومحدد زمنيا وقابل للمقارنة دوليا لفقر الدخل في جميع البلدان النامية يعتبر معوقا رئيسيا. ولهذا السبب فإن إدراج مؤشر صريح لفقر الدخل في نظام تخصيص الموارد لم ترد التوصية به في هذه المرحلة. ويمكن من خلال الجهد الجماعي الذي يضطلع به المجتمع الدولي لجمع البيانات المتعلقة بمؤشر الفقر في الأهداف الإنمائية للألفية وإدماجه في نظام تخصيص الموارد أن يكون ملائما في مرحلة لاحقة. إلا أنه وكما يتضح في الفروع التالية فإن الاستكمال الحالي قد تضمن صراحة مؤشرات تتصل مباشرة بجميع الأهداف الإنمائية الموضوعية للألفية.

٢٥ - مثلما تم بيانه في المقدمة فإن مجموعة من المؤشرات ذات الصلة بالحصول على خدمات الصحة الإنجابية وخفض الوفيات وتثقيف الإناث والفوارق بين الجنسين ظلت تستخدم باستمرار إضافة إلى الدخل بمعدل الفرد وفي تعريف المجموعات القطرية ألف وباء وجيم. وتم إجراء الاستعراض الحالي للمؤشرات من خلال اعتبار عنصرين أساسيين. هما أولا مواصلة التركيز على هدف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مجالات الصحة الإنجابية والحد من الوفيات والمساواة بين الجنسين في التعليم وثانيا توحيد المؤشرات فيما يتعلق بمجالات الأهداف الثلاثة وما يماثلها من مؤشرات في الإطار التمويلي المتعدد السنوات والأهداف الإنمائية للألفية. وباستخدام مؤشرات استكمال عام ٢٠٠٠ كمرجع تم اقتراح المؤشرات السبعة التالية:

- (أ) الإبقاء دون تغيير للولادات في حضور عمال صحيين مدربين؛
- (ب) الاستعاضة بنشر وسائل منع الحمل (الطرق الحديثة فقط) عن المؤشر الحالي لمعدل انتشار وسائل منع الحمل بجميع الطرق؛
- (ج) الإبقاء دون تغيير على معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٤؛
- (د) الإبقاء دون تغيير على معدل الخصوبة في أوساط المراهقين كمثل على حمل المراهقات؛
- (هـ) الاستعاضة بمعدل وفيات الأطفال دون الخامسة عن معدل وفيات الرضع؛

(و) الإبقاء دون تغيير على نسبة وفيات الأمهات؛

(ز) الاستعاضة بعبارة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في أوساط الإناث ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ عاما عن عبارة معدل إلمام الإناث بالقراءة والكتابة.

٢٦ - وباختصار يوصى بعدم إجراء تغييرات فيما يتعلق بأربعة مؤشرات في النظام الحالي ولكن إجراء تعديلات بالنسبة للمؤشرات الثلاثة الأخرى. والتعديلات هي كما يلي:

(أ) سوف يستعاض عن معدل انتشار وسائل منع الحمل بجميع الطرق بعبارة انتشار وسائل منع الحمل بالطرق الحديثة فقط. ونظرا لازدياد توفر الطرق الحديثة في العديد من البلدان والتركيز على البرامج التي يدعمها الصندوق بشأن الصحة الإنجابية فيكون من الملائم استخدام معدل وسائل منع الحمل الحديثة للتمييز إحصائيا بين البلدان فيما يتعلق بفرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية.

(ب) يُوصى باستخدام معدل وفيات الأطفال (معدل وفيات الأطفال دون الخامسة) بدلا من معدل وفيات الرضع، حيث أن الأول لا يشمل الثاني فحسب، بل ويعكس أيضا حالة الوفيات فيما بين عمر سنة واحدة وأربع سنوات. فعند استخدام معدل وفيات الأطفال دون الخامسة سيتسنى أن نأخذ في الاعتبار بصورة غير مباشرة الممارسات التمييزية التي تحدث تأثيرا معاكسا على الأطفال الإناث بين سن ١-٤ سنوات في عدد من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا المؤشر حساس أيضا كمقياس للظروف الاجتماعية - الاقتصادية.

(ج) وحل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين من تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة محل معدل إلمام الراشدين بالقراءة والكتابة، لسببين: أولهما أنه عند معالجة مسائل السكان والجنسان والصحة الإنجابية بصورة فعالة، تبرز فئة هامة تحتاج إلى تمكينها، وهي المراهقين والشباب وصغار الراشدين. ويفيد معدل إلمام هذه الفئة بالقراءة والكتابة كمؤشر جيد لدى تمكينهم. والسبب الثاني هو أنه نظرا لكثرة النساء الأكبر سنا الملمات بالقراءة والكتابة في المعدل العام لإلمام الراشدين بالقراءة والكتابة، ومع ملاحظة أن هذه المستويات لا تتغير عادة بمرور الوقت، فإن معدل إلمام الراشدين بالقراءة والكتابة ليس مؤشرا حساسا في الكشف عن التغيرات القطاعية في مجتمع ما خلال فترة زمنية قصيرة. ومن هنا كان اقتراح معدل إلمام من تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة بالقراءة والكتابة، باعتباره مؤشرا أكثر حساسية.

٢٧ - من المستحسن التوقف عن استخدام المؤشر المتعلق بالنسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الثانوي، نظرا لعدم توافر البيانات على فترات منتظمة بالنسبة لجميع البلدان. وقد استكشف

صندوق الأمم المتحدة للسكان بدلا من هذا المؤشر، إمكانية إدراج مؤشر صريح على الفقر في الدخل، أو مؤشر على عدم المساواة في الدخل، أو مؤشر ينوب عن الفقر. ورغم محاولات الاستكشاف الجادة، لم يتسن العثور على مؤشر يمكن الاعتماد عليه لقياس الفقر في الدخل بالنسبة لجميع البلدان النامية، بحيث يشير إلى فترة زمنية موحدة ويكون من مصدر دولي واحد. وليس الحال أفضل كثيرا من حيث عدد البلدان التي يتوافر فيها بيانات عن عدم المساواة في الدخل.

٢٨ - ويشير تحليل إحصائي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن المؤشر الاقتصادي - الديمغرافي للإعالة العمرية بين السكان (أي عدد الشباب والمسنين المعالين من السكان البالغين من المجموعة العمرية العاملة) هو مؤشر جيد للفقر في الدخل. وإدراكا لأهمية إدراج مؤشر غير مباشر على الأقل يتعلق بالفقر في نظام التخصيص، وبناء على اقتراح أعضاء المجلس التنفيذي أثناء المشاورات غير الرسمية الأخيرة، سعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مؤشر يتعلق بالجنسين يمكنه أن يعكس البعد الجنساني والفقر على السواء. ويبدو أن تعديل مؤشر نسبة الإعالة، الذي يعرف بأنه عدد المعالين من الشباب والمسنين لكل امرأة بالغة، سيكون خيارا جيدا. ونظرا لأنه في جميع المجتمعات تقريبا، يقع عبء رعاية ومساندة الشباب والمسنين في أغلب الأحيان على عاتق النساء البالغات، فإن هذه النسبة بعد تعديلها ستكون مقياسا جيدا لضغوط الإعالة العمرية على المرأة في المجتمع. كما أن هذا المقياس يعكس الأثر المختلف لمرض الإيدز على النساء، وكذلك هجرة الرجال، والاضطرابات والمنازعات المدنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحليل الارتباط يبين أن هذا المقياس يرتبط ارتباطا وثيقا بالفقر بين السكان. ولذا فمن المقترح أن يكون المؤشر الثامن في النظام المستكمل لتخصيص الموارد، بالإضافة إلى المؤشرات السبعة المذكورة في الفقرة ٢٥، هو هذا المقياس البسيط للعبء الجنساني.

٢٩ - إن المؤشرات الثمانية التي ستستخدم في نظام تخصيص الموارد، لا تمثل مرامي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، والأهداف الإنمائية للألفية تمثيلا جيدا فحسب، بل إنهما تعكس أيضا بصورة جماعية حالة الفقر في البلدان. فالجدول الوارد في المرفق الأول يعطي نظرة مقارنة على المؤشرات المستخدمة في النظام الحالي والمؤشرات الجديدة في النظام المستكمل لعام ٢٠٠٥. ويتضمن المرفق الثاني مصدر بيانات هذه المؤشرات.

هاء - تنقيح المستويات الحدية للمؤشرات

٣٠ - إن تحليل التقدم الذي أحرزته البلدان في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الوارد في فرع سابق، يبين أن التقدم المحرز كان متفاوتا فيما بين البلدان والمجالات البرنامجية. ولئن كان هناك قدر من التقدم في الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، لا سيما تنظيم الأسرة ورعاية الحوامل، فإن الوضع لم يتحسن بالنسبة للجوانب المتعلقة بوفيات الرضع والأمهات واعتلالهم، وكذلك بالنسبة لانتشار مرض الإيدز بين الشباب.

٣١ - ومنذ عام ١٩٩٦، يمكن أن نلاحظ بعض التقدم عند فحص الزيادات المتلاحقة في متوسط النسبة المئوية للعتبات الحدية التي حققتها البلدان في نظام تخصيص الموارد: فقد زاد متوسط النسبة المئوية من ٤٣ في المائة عام ١٩٩٦ إلى ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٠، وظل حول ٥٠ في المائة منذ ذلك الحين. وهو ما يشير، بشكل عام، إلى أنه أصبح من الواضح أن البلدان قطعت نصف الطريق نحو تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥. ونظرا لأنه لم يحدث تقدم متسق خلال السنوات القليلة الماضية في كثير من البلدان، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقترح الإبقاء على المستويات الحدية على نفس مستواها في عام ٢٠٠٠ بالنسبة لكثير من المؤشرات، مع تحديد مستويات للمؤشرات الباقية استنادا إلى أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ والأهداف الإنمائية للألفية. وترد في الجدول ٢ أدناه المستويات الحدية للمؤشرات الثمانية، التي ستستخدم في المستقبل في تحديد البلدان التي حققت أهدافا معينة من أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

الجدول ٢

المؤشرات والمستويات الحدية المقترحة لنظام تخصيص الموارد المستكمل في عام ٢٠٠٥

المؤشر المقترح	مستوى العتبة الحدية
١ - نسبة الولادات التي يشرف عليها موظفون صحيون مدربون ٦٠ في المائة أو أكثر	
٢ - معدل انتشار وسائل منع الحمل (الوسائل الحديثة فقط) ٢٥ في المائة أو أكثر	
٣ - نسبة السكان من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٥ في المائة أو أقل	
٤ - معدل خصوبة المراهقات ٦٥ في المائة أو أقل	
٥ - معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ٦٠ في المائة أو أقل	

المؤشر المقترح	مستوى العتبة الحدية
٦ - معدل الوفيات النفاسية	١٠٠ وفاة أو أقل لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي
٧ - معدل إلمام من تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة بالقراءة والكتابة	٨٠ في المائة أو أكثر
٨ - نسبة الإعاقة العمرية للإناث	١٤٠٠ لكل ١٠٠٠٠ أو أقل

٣٢ - ويبرز الاستعراض الحالي للمؤشرات وعتباتها الحدية ، كما في الاستعراض السابق، أهمية النوعية الجيدة للبيانات عن السكان والصحة الإنجابية والمؤشرات الجنسانية، وحسن توقيتها وإمكانية مقارنتها. فبدون هذه البيانات، من الصعب للغاية تقدير التقدم المحرز أو تعديل المستويات الحدية بصورة مفيدة. ويركز الصندوق على ضرورة أن يولي المجتمع الدولي انتباهها عاجلا لتحسين حالة المؤشرات، التي لا يمكن بدونها القيام على نحو كامل بعملية صنع القرار القائمة على الأدلة فيما يتعلق بصوغ السياسات، ووضع البرامج ورصدها، فضلا عن تخصيص الموارد.

٣٣ - إن تنسيق نظام تخصيص الموارد مع الأهداف الإنمائية للألفية، سوف يعزز إسهام صندوق الأمم المتحدة للسكان في استئصال الفقر والنهوض بالجهود التكميلية، سواء كانت قطرية أو دولية، من أجل تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. فمستوى التنمية (أي نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي) له أهميته البالغة في تحديد المجموعة التي لها الأولوية القصوى (المجموعة ألف) للاستفادة من مساعدة الصندوق، أي أكثر البلدان بعدا عن تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك فإن هناك حاجة إلى تطبيق معيار الدخل هذا بشيء من المرونة عند تحديد المجموعات الأخرى ذات الأولوية، أي تلك التي حققت تقدما ملموسا (المجموعة باء)؛ وتلك التي حققت نجاحا كبيرا في الوفاء بالأهداف السابق ذكرها (المجموعة جيم). وينبغي ملاحظة أنه رغم الارتفاع النسبي في دخل الفرد في مجموعتي البلدان باء وجيم، مقارنة بالبلدان ذات الدخل المنخفض، فما زالت هذه البلدان تواجه مشكلات خطيرة في معالجة مسائل الصحة الإنجابية، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والمراهقات، وكذلك بالنسبة للشواغل الجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونظرا للتركيز على الفقر في نظام تخصيص الموارد المستكمل الذي وضعه صندوق الأمم المتحدة للسكان عن طريق استخدام المؤشرات المقترحة، فرمما كان من المناسب عدم الاستمرار في تمييز البلدان بحسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في تعريف الفئتين باء وجيم من البلدان. فتحديد مستوى الإنجازات

بين هذه الدول بالنسبة لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، يعتبر كافياً. وبناء على ذلك، فمن المقترح تبسيط تعاريف هاتين الفئتين.

رابعاً - نظام تخصيص الموارد المستكمل

٣٤ - نورد فيما يلي عرضاً سريعاً لمقترحات استكمال نظام تخصيص الموارد. وبإيجاز، فإن على النظام المستكمل:

(أ) الاحتفاظ بالمبادئ الأساسية للنظام الحالي لتخصيص الموارد، عدا ما يتعلق بمفهوم المساعدة المؤقتة للبلدان (راء)؛

(ب) تحقيق التزامن بين دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات ودورة نظام تخصيص الموارد؛

(ج) التنسيق بين مؤشرات نظام تخصيص الموارد ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

(د) إدخال البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال (راء) في فئة البلدان التي لها أولويتها ألف، وباء، وجيم، وسين؛

(هـ) الاحتفاظ بمؤشرات معينة ومستوياتها الحدية من الاستعراض السابق، والأخذ بعدد محدود من المؤشرات وعتباتها الحدية الجديدة؛

(و) تبسيط تعاريف فئات البلدان ذات الأولوية.

٣٥ - وفيما يلي التعاريف المقترحة لفئات البلدان:

ألف - تعاريف فئات البلدان

- **المجموعة ألف:** أي بلد يحقق المستويات الحدية للمؤشرات صفر - ٤ ويقل نصيب الفرد فيه من الدخل القومي الإجمالي عن ٩٠٠ دولار في السنة يدخل ضمن هذه الفئة. ويدخل ضمن هذه الفئة أيضاً بصورة تلقائية أقل البلدان نمواً جميعها. وبعبارة أخرى لم يطرأ أي تغيير على تعريف هذه الفئة
- **المجموعة باء:** تضم هذه الفئة البلدان التي حققت المستويات الحدية للمؤشرات ٥ - ٧، أو البلدان التي حققت المستويات الحدية للمؤشرات صفر - ٤ ولكن دخل الفرد فيها يعادل ٩٠٠ دولار أو أكثر

• **المجموعة جيم:** تضم هذه الفئة البلدان التي حققت المستويات الحدية لجميع المؤشرات الثمانية.

٣٦ - كما في الماضي، فإن البلدان الأخرى (المجموعة سين) ستظل باقية. وسوف تشمل هذه المجموعة: (أ) البلدان التي يبلغ مجموع سكانها ١٥٠.٠٠٠ نسمة أو أقل ولا تتوافر عنهم بيانات تفصيلية؛ (ب) والبلدان التي تلقت مساعدات اسمية للغاية من صندوق الأمم المتحدة للسكان في الماضي؛ (ج) وبلدان معينة يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، ولن تحصل إلا على مساعدات مرحلية ومحدودة ومؤقتة.

باء - التوزيع المنقح لفئات البلدان

٣٧ - يلخص الجدول ٣ أدناه أهم نتائج النظام المستكمل. فمن بين ١٦٤ بلدا تدخل في نظام تخصيص الموارد، حدثت تغييرات في تصنيف ٤١ بلدا، حيث انتقل ٢١ بلدا من الفئة راء إلى الفئة باء (١٠ بلدان) أو إلى الفئة جيم (٧ بلدان) أو إلى الفئة سين (أربعة بلدان)؛ وانتقلت أربعة بلدان إما من الفئة ألف إلى الفئة باء (بلد واحد) أو من الفئة باء إلى الفئة جيم (ثلاثة بلدان)؛ كما انتقل ١٦ بلدا إما من الفئة باء إلى الفئة ألف (بلدان) أو من الفئة جيم إلى الفئة باء (١١ بلدا) ومن الفئة سين إلى الفئة باء (بلدان) أو من الفئة سين إلى الفئة جيم (بلد واحد).

الجدول ٣

التغيير في تصنيف البلدان عام ٢٠٠٥

تصنيف عام ٢٠٠٥

المجموع	تصنيف عام ٢٠٠٥				تصنيف عام ٢٠٠٥ ألف	
	راء	سين	جيم	باء		
٦٣				٢	٦١	
٤٦	١٠	٢	١١	٢٢	١	باء
٢٠	٧	١	٩	٣		جيم
٣٥	٤	٣١				سين
١٦٤	٢١	٣٤	٢٠	٢٧	٦٢	المجموع

٣٨ - حدثت زيادة كبيرة في عدد بلدان الفئة باء (من ٢٧ إلى ٤٦). ويرجع أكثر من نصف هذا التغيير إلى إدراج ١٠ بلدان في الفئة راء، بينما يرجع الباقي إلى مجموعة من

الأوضاع المتغيرة في البلدان بالنسبة لمؤشرات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، وإلى التبسيط المقترح في تعريف الفئتين باء وجيم. وأصبحت هناك الآن مجموعة أكبر من البلدان ممثلة في الفئة باء، نظرا لأن الكثير من البلدان ذات الدخل المتوسط بحاجة إلى معالجة مشكلات خطيرة مثل حمل المراهقات، وخطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعزيز نهج الصحة الإنجابية القائم على الحقوق، لا سيما بالنسبة للنساء والمراهقات، وتمكين المرأة، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. ثم إن تعريف الفئة جيم أصبح الآن أكثر تقييدا ولا يشمل سوى البلدان التي استوفت جميع المؤشرات الثمانية لنظام تخصيص الموارد، لتحل بذلك مكان الصدارة في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولئن كان عدد بلدان الفئة جيم قد ظل على ما هو عليه، فإن تركيبة الفئة تغيرت. ويتضمن المرفق الثالث قائمة بالبلدان تمثل مختلف الفئات والمناطق الجغرافية.

٣٩ - وبشكل عام، فإن النظام المستكمل يحقق توازنا طيبا بإدماج الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في تحديد المجموعات التي لها أولوية. وفي الاعتراف بالتفاوتات في احتياجات البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط. ويمثل النظام المستكمل نهجا مسطحا في تخصيص الموارد. ومن الواضح أن جوهر هذا النظام - وهو تركيز موارد الصندوق المحدودة على الفئة ألف التي لها أولوية قصوى، وتحديد بلدان الصدارة في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (الفئة جيم)، ومعالجة المسائل التي لها أولوية قصوى في إطار جدول أعمال الصحة الإنجابية وقضايا المرأة في البلدان ذات الدخل المتوسط (الفئة باء) - سيمكّن الصندوق من مساعدة البلدان بصورة أفضل في الوفاء بأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ والأهداف الإنمائية للألفية.

جيم - الأنصبة النسبية للبرامج القطرية من الموارد بحسب الفئات

٤٠ - الجزء الأساسي في نظام تخصيص الموارد في صندوق الأمم المتحدة للسكان، هو تحديده لأنصبة البرامج القطرية من الموارد بالنسبة للفئات ذات الأولوية (ألف وباء وجيم وسين). ومنذ البداية، كان المبدأ الأساسي الداعم هو ضرورة أن يكون حجم النصيب النسبي لفئة ما متناسبا بصورة مباشرة مع الأولوية النسبية لهذه الفئة. وبعبارة أخرى، ضرورة أن يذهب النصيب الأكبر من الموارد إلى الفئة ألف، والنصيب الأصغر إلى الفئة جيم، والنصيب المتوسط إلى الفئة باء. كما يعني ذلك أن النظام يعطي أكبر قدر من المساعدة للفرد إلى بلدان الفئة ألف وأقل قدر من المساعدة للفرد لبلدان الفئة جيم. ومن المهم أن نشير هنا إلى أن مفهوم إدماج بلدان الفئة راء في التيار العريض للبلدان يعني أن هذه البلدان سوف تعامل في المستقبل بصورة موحدة مثلها مثل جميع البلدان الأخرى في النظام.

٤١ - يتضمن الجدول ٤ أدناه النصيب الحالي من الموارد بحسب الفئة، والنصيب المناظر له في النظام المستكمل المقترح. وفي العمود الأخير من الجدول، يظهر النصيب المقترح من الموارد للفئات ألف وباء وجيم. وتحدد هذه الأنصبة المقترحة على أساس توزيع البلدان بحسب الفئات، والنسبة التي يمثلها سكانها، واتجاهات الإنفاق في الماضي، بالإضافة إلى المبادئ التي سبق ذكرها في الفقرة السابقة.

الجدول ٤

الحصتان الحالية والمقترحة من الموارد حسب الفئة القطرية

الفئات	التصنيف الحالي للبلدان ^(أ)		التصنيف البلدان المستكمل، ٢٠٠٥	
	عدد البلدان	نسبة السكان ^(ب)	عدد البلدان	نسبة السكان
ألف	٦٢	٤٦	٦٣	٤٢
باء	٢٧	١٩	٤٦	٢١
جيم	٢٠	٣٥	٢٠	٣٧
المجموع	١٠٩	١٠٠	١٢٩	١٠٠

(أ) كما في الجدول ٥، الوثيقة DP/FPA/2000/14.

(ب) يشمل النظام الحالي ما نسبته ٣-٤ في المائة مخصصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ("راء") وما نسبته ٥،١ في المائة للبلدان الأخرى ("سين") لا ترد في هذا الجدول.

(ج) يشمل النظام المقترح البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ("راء") أساسا دون هدف محدد من الموارد وما نسبته أقل من ١ في المائة للبلدان الأخرى ("سين") غير الواردة في هذا الجدول.

٤٢ - ويقترح الصندوق زيادة نصيب الفئة ألف من الموارد زيادة طفيفة لمواجهة الاحتياجات العاجلة والمساعدة في دعم بناء القدرات، لا سيما في أقل البلدان نموا من الفئة ألف. ونظرا للزيادة الكبيرة في عدد البلدان من الفئة باء، مع زيادة طفيفة موازية في نصيب العدد الإجمالي لسكان هذه الفئة، فقد اقترح أيضا زيادة نصيب الفئة باء من الموارد. وينبغي القول هنا إنه كان هناك حرص على المحافظة بشكل أو بآخر على نسب الفرد من الموارد في فئتي البلدان باء وجيم عند نفس مستواها في النظام الحالي، ضمنا لانتقال التعديلات في الموارد بسهولة من النظام الحالي إلى النظام المستكمل. فسوف تحصل بلدان الفئة سين في مجموعها على أقل من ١ في المائة من موارد البرامج القطرية. وكما اقترح ووفق عليه في عام ٢٠٠٠، فمن المقترح مرة أخرى أن تظل بلدان المجموعة سين كما هي في النظام الحالي لتخصيص الموارد، أثناء الدورة التالية.

دال - معايير توزيع الموارد على آحاد البلدان

٤٣ - كما في الماضي، فإن الاحتياجات الفعلية والأولويات الاستراتيجية لآحاد البلدان ستكون ذات أهمية فائقة في تحديد مخصصات كل بلد على حدة. ومن بين العوامل الأخرى التي ستؤخذ في الاعتبار، المقاييس المتعلقة بحجم سكان البلد، وتوافر المساعدات الخارجية من الجهات المانحة، وحالات عدم المساواة والتفاوتات داخل البلد الواحد، ومدى العمر المتوقع، ومدى ما تحقق من أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى الجوانب النوعية الأخرى ذات الصلة.

خامسا - العناصر اللازمة لاتخاذ قرار

٤٤ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن:

(أ) يحيط علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لنظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية (الوثيقة DP/FPA/2005/6)؛

(ب) يوافق على نهج تخصيص الموارد الذي يتضمنه هذا التقرير (DP/FPA/2005/6)، اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بما في ذلك إدراج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ومُزامنة دورة نظام تخصيص الموارد مع دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وتعديل المؤشرات ومستوياتها الدنيا لكي تتفق وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، والأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) يؤيد إجراء تصنيف البلدان في المجموعات ألف وباء وجيم على النحو الوارد في هذا التقرير؛

(د) يوافق على الأنصبة النسبية من الموارد المذكورة في الجدول ٤ من هذا التقرير (DP/FPA/2005/6)؛

(هـ) يطلب إلى المدير التنفيذي الاضطلاع، حسب الاقتضاء، باستعراض آخر بعد خمس سنوات لنظام تخصيص الموارد في أواخر عام ٢٠٠٧ في إطار أي إدماج وشيك لأدوات التخطيط والتمويل والميزنة.

المؤشرات المستخدمة في نظام تخصيص الموارد

المؤشرات	المجالات المستهدفة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية
المؤشرات	المجالات المستهدفة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية
المؤشرات النظام الحالي	المؤشرات النظام الحالي
٢٠٠٥ المستكملة (المقترحة*)	٢٠٠٥ المستكملة (المقترحة*)
<ul style="list-style-type: none"> • الولادات بإشراف معاونين مدربين (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، الإطار التمويلي المتعدد السنوات، الأهداف الإنمائية للألفية) • معدل انتشار وسائل منع الحمل (الوسائل الحديثة فقط) • (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الأهداف الإنمائية للألفية) • نسبة السكان من الفئة العمرية ١٥ - ٢٤ سنة المصاين بالإيدز (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥) • معدل خصوبة المراهقات (الإطار التمويلي المتعدد السنوات) • معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الأهداف الإنمائية للألفية، الإطار التمويلي المتعدد السنوات) • معدل الوفيات النفاسية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الأهداف الإنمائية للألفية، الإطار التمويلي المتعدد السنوات) • معدل إلمام من تتراوح أعمارهن بين ١٥-٢٤ سنة بالقراءة والكتابة (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، الإطار التمويلي المتعدد السنوات) • معدل الإعاقة العمرية على الإناث 	<ul style="list-style-type: none"> • الولادات بإشراف معاونين مدربين • معدل انتشار وسائل منع الحمل (جميع الأساليب) • (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الأهداف الإنمائية للألفية) • نسبة السكان من الفئة العمرية ١٥ - ٢٤ سنة المصاين بالإيدز • معدل خصوبة المراهقات • معدل وفيات الرضع • معدل الوفيات النفاسية • معدل إلمام الراشدين بالقراءة والكتابة • النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الثانوي
	إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية
	تخفيض الوفيات
	التعليم والتفاوت بين الجنسين

* الأسماء الواردة بين قوسين لعام ٢٠٠٥، هي أسماء الصكوك الدولية وغير الدولية التي تدعم مؤشرا محددًا.

المرفق الثاني

المؤشرات والموارد الخاصة بالنظام المستكمل لتخصيص الموارد (٢٠٠٥)

المؤشر	التعريف/المصدر
الولادات التي يشرف عليها معاونون مدربون	نسبة الولادات التي يشرف عليها موظفون صحيون مدربون أو معاونون مدربون: أطباء (متخصصون أو غير متخصصين) و/أو أشخاص لديهم مهارات القابلة للتقليدية يستطيعون تشخيص مضاعفات الولادة وإدارتها. المصدر: قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية، استنادا إلى بيانات منظمة اليونسيف. السنة: أحدث سنة متوافرة.
نسبة انتشار وسائل منع الحمل (الأساليب الحديثة)	نسبة النساء المتزوجات اللاتي في عمر الإنجاب (تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة) ممن تستخدمن حاليا أية وسيلة من وسائل منع الحمل الحديثة. وتشمل وسائل منع الحمل الحديثة التعقيم، والحبوب، والحقن، والوسائل التي توضع داخل الرحم، والحواجز المهبلية، وغيرها من الطرق الحديثة. المصدر: شعبة الأمم المتحدة للسكان. السنة: أحدث سنة متاحة.
نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	نسبة الشباب (ذكورا وإناثا، في سن ١٥-٢٤) الذين ثبتت بالتحليل إصابتهم بالفيروس. المصدر: برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تقرير عن انتشار وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم ٢٠٠٢. السنة ٢٠٠٠.
معدل خصوبة المراهقات	عدد المواليد الأحياء للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة. المصدر: شعبة الأمم المتحدة للسكان، "التوقعات السكانية العالمية: تنقيح عام ٢٠٠٢، المتغير المتوسط. السنة: ٢٠٠٠-٢٠٠٥.
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	عدد الوفيات في السنة من الأطفال دون الخامسة مقسوما على عدد المواليد الأحياء في السنة، ويعبر عنه في العادة كنسبة في الـ ١٠٠٠. المصدر: قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية، استنادا إلى بيانات منظمة اليونسيف. السنة: ٢٠٠٢.
معدل الوفيات النفاسية	العدد السنوي من الوفيات النفاسية مقسوما على عدد المواليد الأحياء، ويعبر عنه في العادة كنسبة في الـ ١٠٠٠٠٠. المصدر: قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية، استنادا إلى بيانات منظمة الصحة العالمية/منظمة اليونسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٣. السنة: أحدث سنة متوافرة.
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة	نسبة النساء البالغات من العمر ١٥-٢٤ سنة القادرات على القراءة والكتابة. المصدر: قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية، استنادا إلى بيانات منظمة اليونسيف. السنة: ٢٠٠٣.

المؤشر	التعريف/المصدر
نسبة الإعاقة العمرية على النساء الراشدات	نسبة المعالين إلى النساء الراشدات: أي مجموع عدد الأولاد دون الخامسة عشر ومجموع عدد المسنين البالغين ٦٥ سنة أو أكثر مقسوما على عدد النساء من الفئة العمرية ١٥-٦٤، ويعبر عنه في العادة كنسبة في الـ ١٠٠٠. وقد حسب هذا المؤشر باستخدام توزيع السكان بحسب العمر والجنس، المصدر: شعبة الأمم المتحدة للسكان، التوقعات السكانية العالمية: تنقيح عام ٢٠٠٢، المتغير المتوسط. السنة: ٢٠٠٥
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	الدخل القومي الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي سابقا) بعد تحويله إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي، مقسوما على عدد السكان في منتصف السنة. المصدر: مؤشرات التنمية في العالم من موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت. السنة: سنة ٢٠٠٣ أو أحدث سنة متوافرة.

المرفق الثالث

تصنيف البلدان: استعراض عام ٢٠٠٥ لنظام تخصيص الموارد

الفئة ألف: المعايير صفر - ٤ ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أقل من ٩٠٠ دولار (٦٣ بلداً)	الفئة باء: المعايير ٥ - ٧ أو صفر - ٤ ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أكبر أو مساوٍ لـ ٩٠٠ دولار (٤٦ بلداً)
أفريقيا	أفريقيا
إثيوبيا	إكوادور
إريتريا	أوروغواي
أنغولا	باراغواي
أوغندا	البرازيل
بنن	بليز
بوركينافاسو	بنما
بوروندي	بيرو
تشاد	ترينيداد وتوباغو
توغو	جامايكا
جزر القمر	الجمهورية الدومينيكية
جمهورية أفريقيا الوسطى	السلفادور
جمهورية الكونغو الديمقراطية	سورينام
جمهورية تنزانيا المتحدة	غواتيمالا
الرأس الأخضر	غيانا
رواندا	فتزويلا
زامبيا	كوستاريكا
زمبابوي	كولومبيا
سان تومي وبرينسيبي	هندوراس
السنغال	
سيراليون	
غامبيا	
غانا	
غينيا	
غينيا - بيساو	
غينيا الاستوائية	
الكاميرون	
كوت ديفوار	
الكونغو	
كينيا	
ليبيريا	
ليسوتو	
مالاوي	
مالي	
مدغشقر	
موريتانيا	
	الدول العربية وأوروبا
	الأراضي الفلسطينية المحتلة
	جيبوتي
	السودان
	الصومال
	اليمن
	آسيا والمحيط الهادئ
	أفغانستان
	بابوا غينيا الجديدة
	باكستان
	بنغلاديش
	بوتان
	توفالو
	تيمور - ليشتي
	جزر سليمان
	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
	ساموا
	فانواتو
	كمبوديا
	كيريباتي
	مالديف
	ميانمار
	نيبال
	الهند
	أمريكا اللاتينية والكاريبي
	بوليفيا
	نيكاراغوا
	هايتي

الفئة جيم (٢٠ بلدا)	الفئة سين (٣٥ بلدا)
أفريقيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي
موريشيوس	أروبا
	أنتيغوا وبربودا
الدول العربية وأوروبا	أنغويلا
	بربادوس
	برمودا
	جزر الأنتيل الهولندية
	جزر البهاما
	جزر تركس وكايكوس
	جزر فرجن البريطانية
	جزر كايمان
	دومينيكا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين
	سانت كيتس ونيفيس
	غرينادا
	مونتسيرات
أمريكا اللاتينية والكاريبي	أفريقيا
الأرجنتين	سيسيل
سانت لوسيا	الدول العربية وأوروبا
شيلي	إستونيا (راء)
كوبا	الإمارات العربية المتحدة
المكسيك	البحرين
	بولندا (راء)
	الجمهورية العربية الليبية
	عمان
	قطر
	الكويت
	لاتفيا (راء)
	ليتوانيا (راء)
	المملكة العربية السعودية
آسيا والمحيط الهادئ	آسيا والمحيط الهادئ
	بالاو
	تونغا
	توكيلاو
	جزر كوك
	جزر مارشال
	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)
	ناورو
	نيوي
أفريقيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي
موريشيوس	الأرجنتين
	سانت لوسيا
الدول العربية وأوروبا	شيلي
الاتحاد الروسي (راء)	كوبا
أوكرانيا (راء)	المكسيك
بلغاريا (راء)	
بيلاروس (راء)	
تركيا	
رومانيا (راء)	
صربيا والجبل الأسود (راء)	
مولدوفا (راء)	
آسيا والمحيط الهادئ	
إيران (جمهورية - الإسلامية)	
تايلند	
سري لانكا	
الصين	
فيجي	
ماليزيا	